

Distr.: General
28 September 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٩٠ (ب) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الاستعراض
الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها
منظومة الأمم المتحدة

الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة
التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة:
الاستنتاجات والتوصيات

تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدم هذا التقرير تنفيذًا للفقرة ٩٦ من قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ المؤرخ
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم
تحليلًا شاملاً لتنفيذ هذا القرار، يتضمن التوصيات المناسبة.

* قدم هذا التقرير بعد الموعد المحدد لتقديمه إلى الجمعية العامة وذلك لإتمام المشاورات الضرورية مع الصناديق
والبرامج والوكالات المتخصصة وسائر الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على إثر الدورة الموضوعية
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ويتضمن التقرير ملخصاً للتحليل التفصيلي لتنفيذ القرار ٢٠١/٥٦ الوارد في تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (A/59/85-E/2004/68)، الذي ركز على تقييم قدرات الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة على مساعدة البلدان النامية في العمل على القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في سياق متابعة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) والمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/٢٠٠٣، الفقرة ٣٧).

ويأخذ هذا التقرير في الاعتبار الآراء والتعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٤ (انظر الفقرة ١ من قرار المجلس)، فضلاً عن المعلومات الإضافية المقدمة من مؤسسات المنظومة. ويأتي هذا التقرير مكملاً لتقرير الأمين العام بشأن البيانات الإحصائية الشاملة المتعلقة بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في عام ٢٠٠٢ (A/59/89-E/2004/53) والبيانات الإحصائية الأولية لعام ٢٠٠٣ (A/59/386)، وثلاث ورقات غرفة اجتماع مقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٤ (E/2004/CRP.7 و 9 و 10). كما يأخذ في الاعتبار تقرير الأمين العام (E/2004/60)، بشأن تقييم القيمة المضافة للاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسيف وبرنامج الأغذية العالمي (انظر قرار المجلس ٣/٢٠٠٣، الفقرة ٢٨) ويقدم تحليلاً شاملاً للتقدم المحرز في تدابير الإصلاح التي نفذها الأمين العام في عام ١٩٩٧ (انظر A/51/950، الإجراء ١٠) وعام ٢٠٠٢ (انظر A/57/387، لا سيما الإجراءان ١٤ و ١٥) فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة.

ويدعو التقرير إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الرامية إلى تعزيز فعالية التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة، وتعزيز الاتساق ضمن إطار إنمائي موحد ينفذ وطنياً، وكفالة الاستخدام الملائم لجميع القدرات الهامة المتاحة في المنظومة، وزيادة التأكيد على النتائج وتقييمها، وترجمة الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً إلى صيغ وطنية. ويدعو أيضاً إلى توفير التمويل الكافي ومواصلة بحث ترتيبات التمويل، كما يدعو إلى إجراء تغييرات تنظيمية وهيكلية، بما في ذلك تعزيز نظام المنسقين المقيمين. وينبغي أن تستجيب المنظومة على الصعيد القطري للأولويات والاحتياجات الوطنية، بما يكفل الدعم الشامل للأبعاد الأساسية في تحقيق التنمية المطردة والمستدامة. ويعد التنسيق والمشاركة المكثفين على الصعيد الميداني بين جميع مكونات المنظومة، بما في ذلك الوكالات التي ليست ممثلة على الصعيد القطري، عاملاً أساسياً. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام بالأبعاد الإقليمية للتعاون الإنمائي للمنظومة ولتنمية القدرات الوطنية بوصفها إحدى مهامها الرئيسية. كما ينبغي أن ينصب تأكيد متزايد على تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

المحتويات

الفقرات الصفحة

٤	١٢-١	 استعراض عام لقضايا التعاون الإنمائي للأمم المتحدة
٧	١٧-١٣	 ثانيا - فعالية التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة، والنتائج والتقييم
٩	٢٦-١٨	 ثالثا - تمويل التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة
١١	٤١-٢٧	 رابعا - التنسيق والتكامل مع العمليات الإنمائية الوطنية على المستوى الميداني
١٥	٥٢-٤٢	 خامسا - قدرات منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري
١٨	٥٩-٥٣	 سادسا - الأبعاد الإقليمية
٢٠	٦٤-٦٠	 سابعا - بناء القدرات
٢٢	٦٨-٦٥	 ثامنا - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية
		 تاسعا - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في البلدان
٢٣	٧٥-٦٩	 التي تمر بمرحلة انتقالية من الأزمة إلى التنمية

أولا - استعراض عام لقضايا التعاون الإنمائي للأمم المتحدة

- ١ - يمر دور منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي بمرحلة حيوية. وفي الوقت الذي يتأهب فيه المجتمع الدولي لبلوغ نقطة تحول في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن المسألة التي ينبغي معالجتها هي معرفة ما إذا كانت المنظومة مجهزة ومنظمة للقيام بهذا الدور كاملاً، من خلال عملها التنفيذي، في هذا المجال.
- ٢ - وفي حين أنه يمكن فهم القيمة الاستراتيجية لذلك الدور من خلال مهمتي الحفز والدعوة أفضل من فهمها من خلال نطاق أنشطة المنظومة، فإن مصداقيتها تتوقف أيضاً على مدى أهميتها بالنسبة للاحتياجات القطرية، التي تتحدد بدورها عن طريق حجم ونوعية الموارد التي يمكن أن توفرها المنظومة لدعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.
- ٣ - وهناك تحد رئيسي في هذه المرحلة، يتمثل في مواءمة أنشطة المنظومة بدقة في مجال التعاون الإنمائي لدعم استراتيجية إنمائية وطنية ذات أساس صلب، تنفذ على المستوى القطري على نطاق واسع، ومصممة لتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً. ويعني ذلك ضمنا الترويج لنهج متعدد الأبعاد وشامل ومتكامل في مجال التنمية، والالتزام به حيث يجري العمل على تحقيق العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية، وتعزيز القيم الأخلاقية المشتركة العالمية، مثل الإنصاف، والعدالة، والتنمية القائمة على المشاركة، واحترام حقوق الإنسان والاهتمام بالفئات الاجتماعية الأكثر ضعفاً، بوصفها عناصر متكاملة في جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تهيئة ظروف مستقرة وسلمية ومستدامة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.
- ٤ - وعموماً، كشفت المداولات التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن اعتراف وتقدير واسع النطاق للتقدم الكبير الذي أحرزته المنظومة في تنفيذ الإصلاحات ومساهماتها في تعزيز تنسيق منظومة الأمم المتحدة واتساقها وفعاليتها في دعم الجهود الإنمائية الوطنية، ضمن الإطار العام للإعلان بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) والأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات العالمية المعنية ومؤتمرات القمة والاتفاقيات الدولية. وبدأت الجهود الرامية إلى مواءمة أدوات التحليل والتخطيط مع الأولويات الوطنية والدولية، والمضي قدماً بعملية الترشيد والمواءمة، والأخذ بالتخطيط القائم على تحقيق النتائج، وتعزيز نظام المقيمين الدائمين، وإنشاء آليات رصد وتقييم قوية، بدأت تعطي ثمارها بجعل المنظومة أكثر فعالية وتوجها نحو تحقيق النتائج.
- ٥ - وكان هناك في الوقت نفسه، تفهم واضح مفاده أن هذه المحاولة لم تستفد بعد، على نحو كامل ومستصوب من المنظومة ككل، لا سيما وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ولجانها

الإقليمية وسائر الكيانات التابعة لها التي ليس لها وجود ميداني. وتعمل المنظومة بدرجات متفاوتة من السرعة لا سيما، في المشاركة والمساهمة في الاستجابة المنسقة على الصعيد القطري للاحتياجات القطرية. وهناك أيضا شعور قوي بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في مواصلة نقل مجال تركيز الإصلاحات من العمليات إلى النتائج.

٦ - وتشمل المسائل الرئيسية التي سلط عليها المجلس الأعضاء: (أ) تأثير القدرات الميدانية لكل من منظومة الأمم المتحدة ونظرائها الوطنيين على فعالية التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة؛ (ب) والهيكل المالي الذي تقوم عليه الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) وتأثيرها على أداء منظومة الأمم المتحدة؛ (د) والاتجاهات التمويلية الجديدة، وازدياد عدد الصناديق العالمية وتأثيرها بالنسبة للمنظومة؛ (هـ) والتأثير الإداري للمنظومة على المستويين القطري والعالمي؛ (و) واتساق السياسات، والتنسيق، واتساق الأطر التحليلية وتكاملها (من قبيل التقييم القطري الموحد، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر)؛ (ز) والحاجة إلى إطار إنمائي موحد؛ (ح) والملكية والقيادة الوطنيتان للعملية الإنمائية.

٧ - واعتُبر أن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية توفر إطارا مشتركا وموحدا لتحقيق تحول نوعي في جهود التنسيق، أي من تحسين العمليات إلى تحقيق نتائج قابلة للقياس. ويلاحظ أن الأمم المتحدة تحتل مركزا فريدا لمساعدة البلدان النامية في مواجهة هذا التحدي عن طريق إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في تشريعاتها وأولوياتها وأهدافها الخاصة. بيد أنه لتحقيق هذه الإمكانية بصورة كاملة، ينبغي بذل جهود متجددة من أجل مواءمة منظومة الأمم المتحدة لتخطيطها مع الأولويات والأهداف الوطنية ومساعدة البلدان على توفير القيادة اللازمة في العمل على تحقيق أهدافها الإنمائية الخاصة. والأهداف الأساسية التي ينبغي العمل على تحقيقها هي كفاية النظام الإداري للمنظومة على الصعيد القطري، بما في ذلك الحاجة إلى هياكل قطرية أكثر مرونة، وآليات دعم وتمويل مرنة وابتكارية، ونظام حوافز ومكافآت للتنسيق والتعاون. ويلزم إعادة النظر في مدى اتساق توجيه السياسات الذي توفره هياكل الإدارة على الصعيد العالمي بما في ذلك الأدوار والروابط بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجالس التنفيذية واجتماعاتها المشتركة، فضلا عن الهيئات الإدارية التابعة للوكالات المتخصصة.

٨ - وأخيرا، ثمة حاجة إلى تفكير جديد وبعيد المدى بشأن: (أ) ترتيبات التمويل وطرائق التمويل البديلة؛ (ب) ومدى كفاية حجم ونوعية الموارد المالية اللازمة للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، واستقرارها وإمكانية التنبؤ بها؛ (ج) وتحقيق نسبة متوازنة على نحو متزايد بين

التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي، بهدف كفالة كتلة حيوية ومضمونة من الموارد غير المخصصة التي يمكن أن تتمكن بها المنظومة من تقديم الدعم الموثوق والمتواصل إلى البلدان لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في مجال الأهداف الإنمائية للألفية على الأمد الطويل.

٩ - وكما يتسم التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة بالفعالية يلزم أن يحول تمويلًا كافيًا ويمكن التنبؤ به وثابتًا (انظر الفرع ثالثًا أدناه)، كما يجب النظر إلى الدعم الذي تقدمه المنظومة على الصعيد القطري ضمن إطار موحد، متسق مع الإعلان بشأن الألفية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف المتفق عليها دوليًا وينبغي أيضًا إدماج ذلك الدعم ومواءمته بصورة كاملة مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، حتى تستجيب الأنشطة، والوجود على الصعيد القطري، والهياكل، والأنماط وأدوات البرمجة للسياسات الوطنية استجابة كاملة (انظر الفرعين رابعًا وخامسًا والتوصيات ذات الصلة). وهذا الإطار الموحد هام بوجه خاص في حالات الانتقال حيث يكمل العمل الإنساني للمنظومة، وأنشطة بناء السلام والدعم الإنمائي الطويل الأجل بعضها بعضًا (انظر الفرع تاسعًا).

١٠ - ولربط التعاون الإنمائي للمنظومة بفعالية بالعمليات الإنمائية الوطنية، ينبغي أن تتناول أنشطتها الأهداف الإنمائية الأساسية على الصعيد القطري؛ وأن تركز على تعزيز القدرات الوطنية في المهام الإنمائية الرئيسية (انظر الفرع سابعًا)، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات المنظومة (انظر الفرع ثامنًا). وينبغي رصد وتقييم تحقيق النتائج العملية بصورة منهجية (انظر الفرع ثانيًا).

١١ - ومن الضروري أن تشارك جميع الأجزاء ذات الصلة في المنظومة مشاركة قصوى من أجل تعزيز فعالية المنظومة واستجابتها للاحتياجات الوطنية، كما تستلزم هذه المشاركة مساهمة الوكالات المتخصصة وسائر الكيانات والبرامج واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، التي ليست ممثلة على المستوى الإقليمي. وينبغي إيجاد سبل لإشراك قدرات منظومة الأمم المتحدة كاملة وبصورة متسقة وشاملة في دعم التنمية الوطنية (انظر الفرعين رابعًا وخامسًا أدناه).

١٢ - والهدف من التوصيات الواردة أدناه، سواء أكانت تتعلق بالعمليات المحددة (مثل التقييم القطري الموحد، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتقييم فعالية منظومة الأمم المتحدة، والمواءمة والتبسيط) أو بالأبعاد الرئيسية الأخرى، من قبيل التركيز على تحقيق النتائج، والمسائل الجنسانية، والقدرات الوطنية، وحالات الانتقال والأبعاد الإقليمية إنما هو تعزيز هذه النتائج.

ثانياً - فعالية التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة، والنتائج والتقييم

١٣ - أكدت تقييمات الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات ومداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المساهمة الفريدة التي يمكن أن يقدمها التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة في المساعدة على ترجمة البرنامج الإنمائي العالمي إلى صيغ وطنية، والأصول الفريدة التي تقدمها المنظومة من أجل تنفيذ هذه المهام، كما زادتها وضوحاً. وهناك اعتراف واسع النطاق بأن المساهمة التي يمكن أن تقدمها منظومة الأمم المتحدة بوصفها مصدر مساعدة ومشورة إنمائية متعددة الأطراف قائمة على المنح وعالمية ومحيدة، وبوصفها شريكاً موثقاً في بناء توافق الآراء بين أصحاب المصلحة الوطنيين والجهات الإنمائية الفاعلة الأخرى، مساهمة لا بديل لها وحاسمة في تحقيق التقدم المطرد. ولا تزال المساعدة المتعددة الأطراف التي توفرها منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع تشمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية، والمستوحاة من القيم الأخلاقية المشتركة عالمياً، مثل الإنصاف والعدالة، والتنمية التشاركية، واحترام حقوق الإنسان (انظر A/59/387، الإجراء ٢)، والاهتمام بالفئات الاجتماعية الضعيفة، لا تزال هي العناصر الرئيسية في مساهمتها الفريدة في التنمية. ويرى أيضاً أن منظومة الأمم المتحدة تضطلع بدور حيوي في تشجيع الأخذ بنهج متكامل يركز على الناس في مجال السلام والتنمية.

١٤ - وتواجه بلدان عديدة، لا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، تحديات كبيرة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولم تتحقق بالكامل التوقعات بشأن الدعم المقدم من مؤسسات الأمم المتحدة، كما ونوعاً، في ترجمة هذه الأهداف ورؤية الإعلان بشأن الألفية إلى صيغ وطنية. وعلى الرغم من جميع أصول المنظومة، فإن المساعدة التي تقدمها للبلدان النامية لم تصل بعد إلى مستوى احتياجاتها، كما أنها ليست متسقة وشاملة كما ينبغي لها أن تكون، بل وليست متوائمة تماماً مع الاستراتيجيات الوطنية. وعلاوة على ذلك، فإن جميع القدرات المتاحة داخل المنظومة غير مستخدمة كاملة كما أن الصلات بين الأنشطة المتصلة بمختلف أبعاد التنمية وبين السلم والتنمية ليست واضحة تماماً من الناحية التنفيذية.

١٥ - ولقد سلطت التقييمات المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ومداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي أجريت في تموز/يوليه ٢٠٠٤ الضوء على التركيز الجديد في مجال التعاون الإنمائي الدولي على التنفيذ والنتائج ورحبت به، رابطة الفعالية بالاستخدام الواسع النطاق للنهج الإدارية القائمة على تحقيق النتائج في البرمجة الاستراتيجية. وتستلزم الجهود الرامية إلى ترجمة الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المتفق عليها دولياً إلى واقع قطري التزام قوي من أعضاء نظام المنسقين المقيمين

بإعادة توجيه العمليات القطرية صوب نهج قائم على تحقيق النتائج فيما يتعلق بالتنمية، وهو ما يتطلب أيضا الاستفادة بصورة مكثفة من الدروس المستفادة قدر الإمكان من خلال إطار مشترك على مستوى المنظومة يربط المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة بالأهداف والاستراتيجيات والنتائج الوطنية المتوقعة.

١٦ - وينبغي أن ييسر تطبيق مصفوفة نتائج إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي بدأ مؤخرا وتكثيف عمليات الرصد والتقييم المشتركة التقدم نحو تطبيق النهج القائم على تحقيق النتائج على مستوى المنظومة. أما القضايا مثل إسناد النتائج، وتحديد حوافز الأداء ومواءمة النهج القائمة على تحقيق النتائج فيما بين مختلف مؤسسات المنظومة، ومدى كفاية قواعد البيانات اللازمة لتطبيق هذا النهج على مستوى المنظومة بصورة منهجية أكثر سيتطلب المزيد من العمل والتحليل والتجربة، بما في ذلك بذل جهود من أجل تعزيز قدرات التقييم الوطنية ومواصلة الاستفادة من الدروس المستفادة من أنشطة الأمم المتحدة السابقة.

توصيات

١٧ - قد ترغب الجمعية العامة في التوصية بما يلي:

(أ) تهيئ بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز الدعم الذي تقدمه إلى البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية على أساس اتباع نهج قطري متسق على مستوى المنظومة يستجيب للأولويات الوطنية يتواءم مع الاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك استراتيجية الحد من الفقر والاستراتيجيات على نطاق القطاعات، حسب الاقتضاء؛

(ب) تطلب إلى منظومة الأمم أن تكفل استناد مساهمة جميع القدرات ذات الصلة في هذا النهج المتسق على مستوى المنظومة على الصعيد القطري إلى توضيح الصلات بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وبين بناء السلام، ومنع نشوب الصراعات والتنمية، وتوجهه نحو دعم جهود البلدان في صياغة الاستراتيجيات الإنمائية المتكاملة وتنفيذها؛

(ج) تؤكد أن فعالية الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ستقوّم في نهاية المطاف مقارنة بالنتائج الإنمائية، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقييم فعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لأغراض التنمية، بجملة وسائل منها تقييم الاستخدام الفعال لجميع القدرات المتاحة داخل المنظومة لتوفير استجابة شاملة ومرنة

لطلب البلدان النامية الحصول على الدعم الإنمائي، وتقديم تقرير عن النتائج في سياق استعراض السياسات المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات في دورتها الثانية والستين.

(د) تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ما يلي:

١' إعطاء أولوية عليا لترجمة الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف المتفق عليها دوليا ترجمة فعلية في شكل نتائج إنمائية ملموسة على الصعيد القطري، محددة المساهمة المتوقعة في إحراز التقدم، وعاكسة المحاسبة على الأداء على النحو المقدر من خلال نظام تقييم مؤسسات الأمم المتحدة، وإحراز المزيد من التقدم في تنفيذ النهج المبينة في المبادئ التوجيهية ذات الصلة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

٢' تعزيز وظيفة التقييم في كامل أجزاء المنظومة؛

٣' تشجيع الاستخدام والإدماج المنهجين لعنصري الرصد والتقييم الملائمين في البرامج التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة بما في ذلك، حسب الاقتضاء، التقييمات النزينة والمستقلة المشتركة؛

٤' إشراك السلطات الوطنية والمجتمع المدني عن كثب في أنشطة الرصد والتقييم لتحقيق نهج شامل وتشاركي، وتطبيق الدروس المستفادة على عملية البرمجة بصورة منهجية.

ثالثا - تمويل التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة

١٨ - إذا كان للمنظومة أن تحقق الآمال الدولية المعقودة على الدور الذي تقوم به في مجال مساعدة البلدان على تحقيق وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ضمن استراتيجيات إنمائية وطنية متسقة، ينبغي كفالة توفير كمية كبيرة من الموارد. وعلاوة على ذلك، يتزايد الطلب على المنظومة لدعم البلدان في المجالات الشديدة الحساسية والتعقيد، من قبيل بناء السلام ومنع نشوب الصراعات، والاستجابة على مستوى المنظومة بصورة متكاملة مما يشكل عبئا إضافيا على موارد المنظومة. ولا ينبغي تلبية هذه المطالب على حساب أنشطة التعاون الإنمائي. كذلك، فإن الاستثمار الكافي في المشاريع الإنمائية يمكن أن يمنع إنفاق مبالغ طائلة على عمليات حفظ السلام في المستقبل.

١٩ - وعزز تحليل الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات المناقشة التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي القول بأنه إذا كان لا بد من تحقيق النتائج

المتوقعة على الصعيد القطري فيجب أن يصحب ذلك زيادة كبيرة ومطرودة في حجم التمويل غير المخصص (أي الأساسي أو العادي) لغرض التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة. ويستلزم تحقيق مستوى أعلى من الفعالية في التنفيذ والنتائج - كشرط أساسي - أن يكون التمويل المخصص للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية كافياً ويمكن التنبؤ به وثابتاً في الأجل الطويل، مع التأكيد على التمويل العادي/الأساسي.

٢٠ - وهناك اعتراف متزايد بأن الشرط الأساسي لإحراز تقدم هو أن تتوخى البلدان المانحة والمجتمع الدولي نهجاً أكثر شمولية وتكاملاً فيما يتعلق بتمويل التعاون الدولي، وكفالة عدم بحث تمويل التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة بصورة مستقلة عن التعاون الإنمائي الدولي وبوصفه جزءاً لا يتجزأ منه، لا سيما تمويل التعاون المتعدد الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تجميع معلومات شاملة وقابلة للمقارنة بشأن التعاون الإنمائي للأمم المتحدة وسائر أشكال التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف في السياق الشامل للتمويل العام للتعاون الإنمائي الدولي.

٢١ - وفي إطار هذا الجهد، ينبغي العمل بنشاط على تحقيق هدف تنويع قاعدة المانحين وتوسيعها، بجملة وسائل منها زيادة مشاركة البلدان ذات الاقتصادات الناشئة.

٢٢ - وفيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، قدم الأمين العام اختيارات بديلة للطرائق المتبعة حالياً في مؤتمر الأمم المتحدة بما في ذلك تنظيم حدث عادي لإعلان التبرعات، في تقريره (A/57/332)، حسب المطلوب في الفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠١. وقررت الجمعية العامة مواصلة استعراض هذه المسألة في الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات في عام ٢٠٠٤.

٢٣ - وينبغي استعراض الهيكل التمويلي العام للتعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة في ضوء الطلبات الجديدة المقدمة بشأنه، مع مراعاة طرائق التمويل المعتمدة في كل مؤسسة. وهناك اعتراف واسع النطاق بأنه على الرغم من عدم وجود حلول يسيرة في هذا المجال، فإنه ينبغي التحلي بروح الشراكة في مواصلة إجراء حوار متجدد وهادف بين الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى إيجاد أساليب تعاونية جديدة وابتكارات في تمويل التعاون الإنمائي للأمم المتحدة.

٢٤ - ولا بد من إحراز تقدم مبكر وملحوس في هذا المجال لنجاح الدور الذي يتوقع أن تقوم به المنظومة من أجل المضي قدماً بالأهداف الإنمائية للألفية وكذلك في حالات الطوارئ والانتقال، والذي يستلزم بحثه على الصعيد الحكومي الدولي. ويمكن أن يركز جزء المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بالأنشطة التنفيذية، لدى الاضطلاع بدوره الإشرافي على

التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة، على الاقتراحات العملية المتعلقة بالإجراءات في سياق الالتزامات المنبثقة عن مؤتمر مونتيري بشأن تمويل التعاون المتعدد الأطراف، وبصورة عامة، تمويل التنمية، مع إيلاء اهتمام خاص بطرائق التمويل الجديدة.

توصيات

٢٥ - قد ترغب الجمعية العامة في اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) تكرر تأكيد نداءها إلى جميع البلدان المتقدمة النمو لاتخاذ خطوات عملية من أجل تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في الوصول بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى مستوى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في أقرب وقت ممكن؛

(ب) تدعو جميع البلدان المانحة والبلدان القادرة على فعل ذلك، بما في ذلك البلدان ذات الاقتصادات الناشئة، أن تزيد إلى حد كبير من حجم مساهماتها في الميزانيات الأساسية/العادية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، حيثما أمكن على أساس متعدد السنوات؛

(ج) تدعو إلى مواصلة البحث عن مصادر إضافية لتمويل أنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

(د) تدعو الهيئات الحكومية الدولية وفرادى المؤسسات في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تعالج بصورة منهجية تمويل أنشطتها التنفيذية؛

(هـ) تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بإجراء استعراض شامل للاتجاهات والمنظورات الرئيسية في تمويل التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة في سياق التعاون الإنمائي الدولي ككل وعناصره المتعددة الأطراف.

٢٦ - وفي السياق نفسه، قد ترغب الجمعية العامة في أن تطلب إلى المجلس إنشاء فريق عامل حكومي دولي لبحث، في ضوء الديناميات والتحديات الإنمائية المتغيرة التي تطرحها الأهداف المتفق عليها دولياً، أساليب تعزيز إمكانية التنبؤ بالتمويل الذي يمكن أن توفره منظومة الأمم المتحدة، وثباته وكفايته، بما في ذلك من خلال آلية تمويلية جديدة، والمحافظة في الوقت نفسه على ميزات طرائق التمويل المتبعة حالياً.

رابعاً - التنسيق والتكامل مع العمليات الإنمائية الوطنية على المستوى الميداني

٢٧ - يؤكد تحليل الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات، بما في ذلك التقييمات على المستوى القطري، والمناقشة التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

الأهمية التي لا يزال يتسم بها التقدم وتنسيق التعاون الإنمائي للأمم المتحدة على الصعيد الميداني؛ أي القدرة على تقديم الدعم المنسق والمنسق بصورة جيدة إلى الاستراتيجيات القطرية.

٢٨ - ولا ينبغي أن يقتصر التنسيق على المستوى الميداني على أنشطة منظومة الأمم المتحدة بل ينبغي أن يشمل كامل نطاق المساعدة الدولية المقدمة لأي بلد من البلدان، بما في ذلك أنشطة المؤسسات المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية. وسيحقق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من خلال دعمه للاستراتيجيات الإنمائية الشاملة الوطنية، نتائج هامة تعادل بالفعل الاحتياجات والأولويات الوطنية. وينبغي أن يكون الإدماج الكامل لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة على الصعيد القطري، تحت قيادة الحكومة، ينبغي أن يكون هو الهدف الأساسي للمجتمع الإنمائي الدولي.

٢٩ - ويستلزم ذلك ما يلي: (أ) ينبغي أن تصبح الاستجابة للاحتياجات القطرية عملاً أساسياً في تقاسم عمليات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ب) وينبغي تعزيز قدرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق نتائج إنمائية ملموسة ومستدامة من خلال الإدماج الواضح للإدارة القائمة على تحقيق النتائج في برجة هذه الأنشطة؛ (ج) وينبغي أن تتفاعل المساهمة النشطة في التنمية وتتكامل مع مجموعة متنوعة كبيرة من الجهود الإنمائية، على الصعيدين المحلي والدولي، بما في ذلك الجهود التي ليست لها صلة بالمعونة أو الجهود الممولة من الموارد الممنوحة بشروط غير تساهلية.

٣٠ - ولا يزال تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين في عمليات الأمم المتحدة مثل التقييمات القطرية الموحدة والمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هدفاً رئيسياً. ومن الأهمية بمكان إدماج التقييمات القطرية الموحدة والمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عمليات التخطيط والبرجة الوطنية، وكفالة مواءمتها مع عمليات من قبيل الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وأطر العمل على نطاق القطاعات، حيثما وُجدت. ومن الضروري في هذا الصدد أن تدخل المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية طور التنفيذ الكامل.

٣١ - وكانت التقييمات القطرية الموحدة والمبادئ التوجيهية لإطار عملية الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية فعالة في تحقيق المزيد من الاتساق والكفاءة في البرجة على الصعيد القطري داخل المنظومة. وأحرز في عملية تقييم هاتين الأداتين تقدم كبير فيما يتعلق بنوعية المواءمة مع الأطر الوطنية، لا سيما استراتيجيات الحد من الفقر في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتأثيرها على مدى اتساق التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة. وقد تحسن العمل

الجماعي ضمن مؤسسات المنظومة، لا سيما المؤسسات الممثلة على الصعيد القطري، نتيجة لهذه العمليات مما أتاح إمكانية مشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين ووكالات الأمم المتحدة على نطاق أوسع، حتى وإن كانت هذه المشاركة غير متكافئة.

٣٢ - وفي أثناء الإصلاحات، أثمرت أدوات التبسيط والمواءمة الجديدة تحسينات نوعية، لا سيما في أنشطة البرمجة. ومن هذه الأدوات مصفوفة نتائج إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتيسير البرمجة المشتركة. بيد أنه لا تزال إمكانات هذه الأدوات وقيمتها المضافة لم تُستغل استغلالاً كاملاً بعد.

٣٣ - ويستلزم تنفيذ برامج الإصلاح والأدوات الجديدة على مستوى المنظومة، والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وسائر التدابير الرامية إلى مواءمة السياسات والإجراءات وتعزيز اتساق البرمجة على الصعيد الميداني، يستلزم مواصلة الجهود من أجل كفالة تركيز موارد مؤسسات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الوطنيين في مجال التعاون الإنمائي على التنفيذ الفعلي للأنشطة الإنمائية وعلى تحقيق النتائج.

٣٤ - ولم تسفر بعد التدابير الإصلاحية عن تبسيط شامل للعمليات. ويلزم إحراز المزيد من التقدم لمواءمة البرمجة القطرية لنظام الأمم المتحدة الإنمائي من أجل خفض تكاليف المعاملات المرتبطة بزيادة تكثيف التنسيق. وفي الوقت نفسه، فإنفرادى المؤسسات التي اعتمدت إجراءات المواءمة والأدوات المشتركة الجديدة تميل في الوقت نفسه إلى الاحتفاظ بمتطلباتها الإجرائية الإدارية الخاصة بها منفصلة.

٣٥ - وعلى الرغم من أن هذه الأدوات الجديدة قد اعتمدها جميع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يتفاوت استخدامها في مختلف أجزاء المنظومة، وفي آليات التنسيق على الصعيد الميداني عموماً. وتُعزى هذه الحالة إلى اختلاف نظم البرمجة المتعلقة بالعمليات على الصعيد القطري، بالإضافة إلى البرامج القطرية المتعددة السنوات والمواءمة، وهي خاصية تشترك فيها المنظمات الأعضاء في اللجنة التنفيذية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية - ولأن هناك عدداً من المنظمات غير ممثلة على الصعيد القطري. (انظر الفرع خامساً).

٣٦ - وينبغي سد الفجوات في مجال التنسيق على الصعيد الميداني عن طريق المشاركة الكاملة من جانبها لجميع الصناديق والبرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة وسائر الكيانات الأخرى، بما في ذلك اللجان الإقليمية، في العمليات الرامية إلى تكثيف تنسيق الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية على الصعيد الميداني. وينبغي توجيه هذه المشاركة المتزايدة نحو تيسير استجابة أكثر شمولية واتساقاً للاحتياجات والأولويات الوطنية وتسخير القدرات

العامة لمنظومة الأمم المتحدة على نحو أوفى في مساعدة البلدان النامية على التحقيق الفعلي للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا على الصعيد القطري.

٣٧ - ويظل نظام المنسقين المقيمين هو الأداة الرئيسية للتنسيق الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني، وهو أداة رئيسية أيضا في تنظيم استجابة متسقة للاحتياجات والأولويات القطرية، إذ أنه يشمل مبدئيا - بالإضافة إلى المؤسسات التي هي أعضاء في فريق الأمم المتحدة القطري - المؤسسات أو الوكالات غير المثلة على الصعيد القطري. وأثمرت الجهود المتواصلة الرامية إلى تحسين انتقاء وتعزيز تدريب المنسقين المقيمين وأدائهم، في إحراز تقدم واضح. ومع ذلك فمن الممكن تحقيق المزيد من التحسين لتعزيز أداء نظام المنسقين المقيمين، لا سيما بوصفه آلية جماعية، وهو ما يستلزم مشاركة مؤسسات الأمم المتحدة مشاركة أكثر فعالية وأوسع نطاقا.

٣٨ - ولتعزيز قدرات نظام المنسقين المقيمين على إعداد استجابة منسقة ومتسقة للاحتياجات الوطنية، وتقديم دعم فني وهام يتسم بازدياد حسن التوقيت والمرونة للبلدان المتلقية للمساعدة، ينبغي تعزيز هذا النظام من خلال: (أ) تعزيز مهارات قيادة وكفاءات المنسق المقيم؛ (ب) وتزويده بموارد إضافية ودعم إضافي؛ (ج) وإيجاد حوافز لجذب أفضل المرشحين الممكنين لشغل منصب المنسق المقيم من المنظومة ككل.

٣٩ - ويجري داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بحث جدوى منح المزيد من السلطة الرسمية للمنسق المقيم مع زيادة مساهمته مقابل ذلك (عن وضع وتنفيذ مصفوفة نتائج إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مثلا، حيث يُتوقع أن يضطلع المنسق المقيم من خلال هذه الآلية بالمسؤولية المباشرة عن تنفيذ نهج قائم على تحقيق النتائج على مستوى المنظومة).

توصيات

٤٠ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تدعو مجالس الإدارة في مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما المؤسسات التي تضطلع بعمليات على المستوى القطري (وإدارة كل منها)، إلى مواصلة النظر في اعتماد التعديلات التنظيمية والهيكلية الضرورية لتسهيل مشاركة مؤسساتها المعنية في آليات التنسيق على المستوى الميداني، وتمشيها مع العمليات الوطنية، وتدابير المواءمة والتبسيط بغية المضي في تكثيف ما يلي:

(أ) مواءمة وسائل التخطيط والبرمجة مع الأولويات الوطنية وتمشي العمليات على المستوى القطري مع الأولويات الوطنية وأطر العمل الاستراتيجية، بما في ذلك

استراتيجيات الحد من الفقر وأطر العمل على نطاق القطاعات، بقيادة الحكومات، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(ب) وإحراز تقدم في مجالات مثل اللامركزية، وتفويض السلطات، والتنفيذ والأنظمة المالية، واستخدام الموظفين وتوزيعهم، وتقاسم الخدمات وأماكن العمل؛

(ج) وتقليل الجهود الإدارية والإجرائية بالنسبة للمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين، وتبسيط الإجراءات، والتخفيف من عبء الإبلاغ، والحد من تكاليف المعاملات.

٤١ - وقد ترغب الجمعية العامة أيضا في أن تدعو مؤسسات المنظومة إلى بذل مزيد من الجهود والموارد لدعم مكتب المنسق المقيم وجعل نظام المنسقين المقيمين أكثر فعالية وتمثيلا لمجموع قدرات المنظومة.

خامسا - قدرات منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري

٤٢ - هناك مبدأ قائم منذ زمن طويل أكدت عليه الجمعية العامة مرارا، وهو أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون مستجيبة للأولويات الوطنية وأن يكون وجودها في الميدان مع مراعاة آراء الحكومة المتلقية، بما يتماشى مع الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلد^(١). وأحد العناصر الهامة في مناقشة الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الحاجة إلى إعادة النظر في كيفية توزيع واستخدام القدرات المتوافرة في منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري وكيفية الاستفادة الكاملة من معارف المنظومة وخبرتها.

٤٣ - وينبغي المشاركة على نطاق المنظومة بشكل أكثر شمولاً في كافة الجهود المبذولة لدعم البلدان النامية، وذلك لتحسين استخدام مساهمات بعض الوكالات المتخصصة، واللجان الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى التي ليس لها تمثيل قطري أو التي لها وجود محدود على المستوى القطري، والخصوصية التنظيمية والموضوعية لكل مؤسسة، في التحليل القطري واستراتيجية التعاون الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة ككل، ضمن أوجه الاستخدام الأخرى.

٤٤ - وما برحت المنظومة تبذل جهوداً منسقة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان، بيد أن العديد من العوامل المؤسسية والتنظيمية يحد من فعالية هذه الجهود. وحتى بالنسبة للمؤسسات التي لها مكاتب قطرية، من الصعب جمع الموارد والخبرات بسبب الفروق في

الولايات، والهياكل المؤسسية، والسياسات، والنظم الإدارية، ووسائل البرمجة والتمويل، والموارد المالية والتقنية المتاحة. والأمر أكثر تعقيدا بالنسبة للمؤسسات التي ليس لها وجود على المستوى القطري. لذا ينبغي تركيز الاهتمام في الفترة المقبلة على استنباط نهج وآليات للتغلب على القيود الموجودة وتمكين البلدان من الاستعانة بقدراتها المتصلة غالبا بأبعاد رئيسية في عملية التنمية، وضمان أن يشمل دعم منظومة الأمم المتحدة للتنمية جميع الأبعاد الرئيسية بالنسبة لجهود التنمية المطردة والمستدامة وأن يلي الطلبات المتغيرة المقدمة من البلدان النامية إلى منظومة الأمم المتحدة.

٤٥ - وهذا يتطلب عمليات تقييم قطري موحد وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أكثر شمولاً، حيث ينبغي أن تظهر على الوجه المطلوب الميزة النسبية للمنظومة ككل واستراتيجية البلد الإنمائية الشاملة. وبالرغم من أن النهج المركز على مواضيع أو أولويات إنمائية أساسية قليلة اعتمدت مؤخراً في عمليات التقييم القطري الموحد وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية القصد منه أن يؤدي إلى زيادة فعالية العمل الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة، فينبغي أن تتمشى الاتجاهات الاستراتيجية لهذه المواضيع والأولويات مع الهيكل العام للاحتياجات والأولويات الإنمائية، وأن تتضمنها. وفي حين أنه قد لا يكون من المجدي أن يُدمج في العمليات على نطاق المنظومة هذه جميع المساهمات الفردية المقدمة من مؤسسات الأمم المتحدة للتنمية الوطنية وبخاصة في حالة العمليات التقنية العالية التخصص التي لا تحتاج إلى دمج في الاستراتيجيات الإنمائية الأساسية، فإن المساهمة الأوسع نطاقاً والأكثر عمقاً المقدمة من منظومة الأمم المتحدة لعمليات التقييم القطري الموحد وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ستعزز من قدرة المنظومة على دعم البلدان في معالجة تعقيدات عملية التنمية.

٤٦ - وتنشأ القيود التي تحد من استجابة المنظومة أساساً من الحالة الراهنة للتمثيل في الميدان. فالتمثيل على المستوى القطري لفرادى المنظمات يستجيب إلى حد كبير للاعتبارات الخاصة بكل منظمة، بدلاً من أن يستجيب لأي عمليات تقييم على نطاق المنظومة لاحتياجات التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة أو للاحتياجات ذات الأولوية للمساعدة الإنمائية للبلدان النامية بشكل كل على حدة. فالفريق القطري التابع للأمم المتحدة، من ناحيته، لا يشترك بالضرورة في العلاقات الأوسع نطاقاً بين البلدان والمنظومة ككل.

٤٧ - وليس في وسع كل منظمة أن تكون موجودة في الميدان، ومع ذلك فهذا الوجود يعكس الاحتياجات الموضوعية للتعاون الإنمائي. فهناك عدد من المنظمات التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن قطاعات حساسة بالنسبة للتنمية مثل العمالة، والإدارة الاقتصادية،

والتنمية الريفية، والمستوطنات البشرية والتحضر، والبيئة والتجارة، ليس لديها الولاية والموارد اللازمة لتوفير وجود على أساس لا مركزي يستند إلى شبكة من المكاتب القطرية.

٤٨ - لذا ينبغي استنباط الطرق والوسائل من أجل استخدام أوفى وأكثر فعالية على المستوى القطري للمعارف والخبرات المتوافرة لدى الوكالات المتخصصة التي ليس لها وجود في الميدان وكذلك لدى كيانات مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، واللجان الإقليمية^(٢)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والموئل، مما يعزز قدرات المنظومة على دعم الجهود الوطنية لوضع وتنفيذ سياسة إنمائية شاملة، ويُجنب تكرار مهام تتعلق بخدمات متشابهة تقدمها منظمات متعددة في البلد ذاته.

٤٩ - ويمكن تحقيق المزيد من الترشيح في وجود المنظومة ميدانيا بعدة طرق، من قبيل تحديد خيارات بشكل أكثر انتظاما لوضع أفراد فنيين أو هوائيات لمنظمات ليس لها تمثيل ميداني داخل البلد أو مكاتب إقليمية لمنظمات أخرى أو ضمن مكتب المنسق المقيم تلبية لاحتياجات محددة.

توصيات

٥٠ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تطلب من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فرادى ومجموعة، تعزيز فعالية وجود المنظومة على المستوى القطري، سواء بالمكاتب القطرية، أو شبكات الدعم الدولي، بما فيها من المقر والمكاتب الإقليمية، أو غيرها من الترتيبات المرنة المشتركة بين الوكالات، لضمان أن يُدخل الدعم الإنمائي المقدم من منظومة الأمم المتحدة جميع الأبعاد والعوامل ذات الصلة الرئيسية بالنسبة لجهود التنمية المطردة والمستدامة. وينبغي أن يكون الهدف من ذلك تحقيق ما يلي:

(أ) تحسين وتعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة لاحتياجات وأولويات البلد وفقا لأحكام قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧؛

(ب) ضمان مشاركة أوسع نطاقا وأكثر فعالية من قبل جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات والبرامج واللجان الإقليمية غير المقيمة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة غير المقيمة، في نظام المنسق المقيم والأنشطة والآليات على نطاق المنظومة في المستوى القطري،

(ج) تكثيف التعاون على المستوى القطري عن طريق تجميع الموارد وتقاسم القدرات والمهارات الموجودة في المكاتب الميدانية؛

(د) إنشاء شبكات المعارف ومجموعات الممارسة في المنظومة لاستغلال، بشكل أكثر فعالية، الخبرات الفنية والمعارف المتوافرة في جميع أنحاء المنظومة التي ما برحت قليلة الاستغلال على المستوى القطري، مما يضمن الوصول المتبادل وخدمات الإحالة بين جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة بالنسبة للسلطات الوطنية وشركائها في التنمية.

٥١ - وقد ترغب الجمعية العامة في السياق ذاته أن تدعو كيانات منظومة الأمم المتحدة غير المقيمة، بما فيها اللجان الإقليمية، إلى الدخول في شراكات مشتركة بين الوكالات مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى المعنية لضمان الدمج الأفضل لمساهماتها المحتملة في البرمجة على المستوى القطري للأنشطة التنفيذية بحيث تُعالج الأبعاد ذات الصلة بتحديات التنمية على المستوى القطري بما يتمشى والميزات والخبرات النسبية لمختلف مؤسسات المنظومة.

٥٢ - وقد تود الجمعية العامة أيضاً أن تحت على اشتراك جميع المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات التي ليس لها تمثيل قطري، في مشاركة أوسع نطاقاً وأكثر موضوعية في عمليات التقييم القطري الموحد وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتشجيعها على استخدام أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كإطار عمل شامل لعمليات برمجتها القطرية، بجملة وسائل منها شبكات المعارف الملائمة وغيرها من أشكال التعاون المشترك بين الوكالات.

سادساً - الأبعاد الإقليمية

٥٣ - رغم التركيز القطري المهيمن على التعاون الإنمائي للأمم المتحدة واتسام نظام المنسق المقيم بالخاصية القطرية وأساليب وطرائق التنسيق المرتبطة بذلك، تكتسب الأبعاد الإقليمية أهمية متزايدة في هذا السياق. وأفضل طريقة لمعالجة الكثير من تحديات التنمية هي على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي و/أو عن طريق الدروس المستفادة في هذين المستويين. فهناك فرص أمام الأنشطة المتعددة الأطراف التي تدعو إلى اتباع نهج تتجاوز الحدود أو التي تُحدّد بشكل أفضل على المستوى الإقليمي في مجالات مثل الاستثمارات عبر الحدود، والهياكل الأساسية، والنقل، والاستخدام الفعال للطاقة وموارد المياه، وحماية البيئة، والوقاية والعلاج من الأوبئة والمشاكل الصحية المزمنة، وفرص التجارة، وحركات العمال، والابتكارات التكنولوجية، والتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية، والتضامن في حالات الأزمات. وهناك في الواقع العديد من جوانب التعاون التقني التحليلية المعيارية في أعمال

منظومة الأمم المتحدة التي يمكن معالجتها بشكل فعال على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، حيث يمكن بمزيد من اليسر إيجاد وتحديد الحلول المناسبة للمشاكل بشكل أفضل.

٥٤ - ويمكن أيضا للتعاون الإقليمي المكثف أن يفتح سبلا جديدة للتعاون التقني بين البلدان النامية. فالقدرات التقنية المتزايدة لمنظومة الأمم المتحدة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي تقدم دعما مجديا من حيث التكلفة لعمليات التنمية، بجملة وسائل منها حفز التعاون التقني بين البلدان النامية.

٥٥ - وبالإضافة إلى حيازة اللجان الإقليمية لمجموعة كبيرة من المعارف والقدرات التقنية، فهي تؤدي دورا رئيسيا في التنفيذ والمتابعة الإقليميين لجدوال أعمال التنمية العالمية، وتيسر تبادل الخبرات بين البلدان وتشجع التعاون الأقليمي.

٥٦ - وتبدي وكالات عديدة في المنظومة (مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي) ميلا متزايدا للأخذ باللامركزية في الهياكل التنظيمية، بقصد التوفير في التكاليف، وتقديم الدعم الفني والتقني والإداري للعمليات على المستوى القطري من مكاتب إقليمية ودون إقليمية، وبخاصة في مجالات مثل تقديم الخدمات، ودعم البرامج، وإسداء المشورة في مجال السياسات، والرصد، والتقييم. وفي حين أن هذا الاتجاه اتجاها عام، فما برحت الهياكل الإقليمية تُحدّد بتغطية جغرافية مختلفة وما برحت المكاتب الإقليمية تعمل في مواقع مختلفة.

٥٧ - واستجابة لهذا الاتجاه، ينبغي إيلاء الاهتمام لدمج الأبعاد الإقليمية بشكل أفضل في أطر العمل البرنامجية أو البرامج والمشاريع الفردية التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. فالمعلومات المتعلقة بالأنشطة المشتركة بين البلدان ضمن نظام المنسقين المقيمين لا توجد دائما بشكل كاف، أو تتاح أو يمكن الوصول إليها بسهولة. ولا يزال الاستخدام الفعال للتعاون الإقليمي المشترك بين البلدان، وما يسفر عنه من وفورات الحجم استخداما غير كاف. وهناك حاجة إلى تحسين تبادل المعلومات بشأن الأنشطة المشتركة بين البلدان ضمن نظام المنسقين المقيمين، وتحسين الآليات من أجل الوصول إلى القدرات التقنية للأمم المتحدة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك القدرات التقنية المتوافرة لدى اللجان الإقليمية.

٥٨ - وينبغي أن تتجلى الأهمية المتزايدة للأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتعاون الإنمائي ضمن منظومة الأمم المتحدة في التدابير التي تمثل هذه الأبعاد بشكل أفضل في وسائل التخطيط والبرمجة وتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات لتحقيق هذا الغرض. وبوجه أعم،

من المهم إدخال قدر أكبر من التماسك والفعالية في الأعمال الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة ككل فيما يتعلق بقضايا التنمية. وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي استعمال آلية التنسيق المنشأة تحت رعاية اللجان الإقليمية في إطار قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨. بمزيد من الفعالية.

توصية

٥٩ - قد ترغب الجمعية العامة في القيام بما يلي:

(أ) دعوة مؤسسات المنظومة واللجان الإقليمية إلى تكثيف تعاونها واعتماد نهج أكثر تعاوناً لتعبئة الدعم الإقليمي لمبادرات التنمية على المستوى القطري؛

(ب) ودعوة مجالس الإدارة في مؤسسات المنظومة، إلى إيلاء قدر أكبر من الاعتبار وبشكل أكثر انتظاماً للأبعاد الإقليمية في التعاون الإنمائي وتعزيز التدابير من أجل تحقيق تعاون مشترك بين الوكالات أكثر تكثيفاً على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، بجملة وسائل منها زيادة الانسجام بين الهياكل الإقليمية، فيما بينها ومع اللجان الإقليمية؛

(ج) والطلب من نظام المنسقين المقيمين والمؤسسات الأعضاء فيه إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للأبعاد الإقليمية في الأنشطة التنفيذية الإنمائية، وذلك بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية والكيانات الإقليمية الأخرى.

سابعاً - بناء القدرات

٦٠ - بناء القدرات الوطنية هو الغرض الأساسي من الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. بيد أن عمليات التقييم التي جرت في مختلف أجزاء المنظومة تشير إلى نقاط ضعف ما برحت موجودة في هذا المجال. فينبغي لمؤسسات الأمم المتحدة أن تتابع بطريقة أكثر تصميمًا إجراءات رئيسية عديدة، منها: (أ) المضي في إيجاد فهم مشترك لمعايير ونهج تنمية القدرات، (ب) والتعبير بشكل أكثر وضوحاً في جميع البرامج عن الآثار التنفيذية المترتبة على بناء القدرات واستدامته كهدف للمساعدة التقنية.

٦١ - وفي هذا السياق، ينبغي أن تشجع منظومة الأمم المتحدة المبادرات التي تهدف عمداً إلى تعزيز تلك القدرات بين المواطنين من البلد المستفيد، عن طريق تحسين التدريب واستخدام نظم التقييم والمكافأة، بحيث يزداد تحسين قدراتهم على برمجة وتنفيذ سياسات التنمية الوطنية، وذلك في ذات الحين الذي تتابع فيه المنظومة تحسين مهارات موظفي الأمم

المتحدة في إدارة تستند إلى تحقيق النتائج على نطاق المنظومة. وفي هذا الصدد، من المفيد أن تؤكد الجمعية العامة أن تطوير القدرات الوطنية هو اعتبار رئيسي في تحديد مضمون وأهداف التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة، ودعوة مؤسسات الأمم المتحدة إلى تعزيز أو متابعة استعراضها للنهج المتبعة إزاء بناء القدرات الوطنية بمبادرات عملية.

٦٢ - وتعزيز التعاون بين البلدان النامية، والتعاون بين بلدان الجنوب، هو مساهمة غير مباشرة لكنها يحتمل أن تكون قيمة جدا لتطوير القدرات الوطنية في البلدان النامية، بإتاحة استعمال قدراتها بشكل أفضل بشكل يتجاوز الحدود الوطنية. فينبغي اعتباره بُعدا هاما من أبعاد التعاون الإنمائي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة. ورغم أن لدى الكثير من مؤسسات الأمم المتحدة سياسات و/أو برامج لدعم التعاون بين بلدان الجنوب، فإن إمكانات هذا التعاون ما برحت قليلة الاستغلال. وقد تود الجمعية العامة أن تحث مؤسسات الأمم المتحدة على تعزيز، بشكل أكثر نشاطا، التعاون بين بلدان الجنوب.

توصيات

٦٣ - قد ترغب الجمعية العامة في التشديد على أهمية بناء القدرات الوطنية كهدف رئيسي للتعاون الإنمائي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، ودعوة مؤسساتها إلى القيام بما يلي بوجه خاص:

(أ) تقديم المزيد من الدعم لجهود البلدان النامية لإنشاء مؤسسات تخطيط وطني فعالة و/أو المحافظة عليها، ووضع استراتيجيات وطنية لبناء القدرات سعيا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

(ب) واتخاذ تدابير تضمن استدامة أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك المضي في إنشاء وسائط تنفيذ وطنية لرفع الدعم المقدم لتطوير القدرات الوطنية إلى الحد الأقصى؛

٦٤ - وقد تود الجمعية العامة أيضا أن تحث مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على أن تعمم، في برامجها ومن خلال أنشطتها على المستوى القطري ومكاتبها القطرية، وسائط لدعم التعاون بين بلدان الجنوب من شأنها تعزيز نشر الممارسات الجيدة في هذا الميدان، وتعزيز معارف الشعوب الأصلية ودرايتها وتكنولوجيتها في بلدان الجنوب، وتسهيل التواصل الشبكي بين الخبراء والمؤسسات في البلدان النامية، وحفز التعاون بين بلدان الجنوب عموما.

ثامنا - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية

٦٥ - المساواة بين الجنسين ليست هدفا من الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل يُعترف بها أيضا كوسيلة هامة لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. فخلال المداولات التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، أعرب عن الترحيب بالاتجاه العام لتعميم مراعاة المنظور الجنساني ومعالجة المسائل الجنسانية في الأنشطة التنفيذية وفي العمليات الإنسانية.

٦٦ - وبمثل التقييم القطري الموحد وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وسيلتين ينبغي أن تلعبا دورا رئيسيا في إبراز المنظور الجنساني في البرامج على المستوى القطري. وما برح الدور الذي تقوم به الأفرقة المواضيعية في المجال الجنساني، عندما تعمل بشكل فعال وتتلقى الدعم الكافي، مفتاح هذا التقدم. بيد أنه ما برحت هناك ثغرات ذات شأن. فالتقدم المحرز في دمج المنظورات الجنسانية في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ما برح بشكل رئيسي نتيجة للجهود التي يبذلها الموظفون والخبراء الأفراد أكثر من كونه نتيجة لأولويات تنظيمية عامة محددة بوضوح. وما برحت رؤية نتائج تعميم مراعاة المنظور الجنساني ضعيفة بالنظر إلى عدم وجود صلات متينة بين أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والأهداف والنتائج القطاعية والبرنامجية. فالمنظورات الجنسانية تجنح إلى أن تكون مقتصرة على بضعة قطاعات (بشكل رئيسي التعليم والصحة) وضعيفة في قطاعات أخرى مثل التنمية الاقتصادية، والبيئة، والهياكل الأساسية. وما برح تصنيف الإحصاءات على أساس الجنس بشكل غير كافٍ يمثل تحديا كبيرا للقيام بعمل تحليلي متعمق يتصل بالمنظور الجنساني، بما في ذلك الإبلاغ عن الأهداف المتفق عليها دوليا. كما أن القدرات التحليلية وآليات الرصد داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمنظور الجنساني غير كافية.

٦٧ - وتعزيز الالتزام والمساءلة، على أرفع المستويات في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وعلى المستوى الميداني على السواء، هو أمر مستحسن لتحقيق نتائج ملموسة أكثر في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولزيادة تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات التعاون الإنمائي، بما في ذلك تطوير القدرات الوطنية.

توصية

٦٨ - قد ترغب الجمعية العامة في القيام بما يلي:

(أ) دعوة جميع المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة إلى الإفصاح عن الأهداف والمقاصد المحددة المقرر بلوغها ضمن ولاياتها التنظيمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامجها القطرية، وفي وسائل التخطيط، وفي البرامج على نطاق القطاعات، وذلك بنتائج محددة يتعين تحقيقها على المستوى القطري، ووضع تدابير مساءلة واضحة من أجل رصد النتائج؛

(ب) وحث نظام المنسق المقيم على التعاون والعمل بشكل وثيق مع نظرائه الوطنيين المعنيين وغيرهم من شركاء التنمية، لإنتاج إحصاءات مفصلة على أساس الجنس لدعم تحليل أكثر عمقا للمسائل الإنمائية المتصلة بالمنظور الجنساني والبرمجة التي تتجارب مع المنظور الجنساني، والإبلاغ بشأن أبعاد التقدم المحرز في المنظور الجنساني في الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا؛

(ج) ودعوة جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى التعاون عن طريق نظام المنسق المقيم لتوفير وتعبئة الموارد المختصة بالمنظور الجنساني، لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة على الصعيد القطري في جميع القطاعات التي قد تكون فيها ضرورية.

تاسعا - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الأزمة إلى التنمية

٦٩ - السلم والأمن مترابطان مع التنمية بشكل وثيق، واستدامة أحدهما مرتبطة باستدامة الآخر. فالصراع وما يترتب عليه يشكلان عقبتين كبيرتين أمام إعمال حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة، وإحراز التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وحالات الانتقال من الصراع إلى التنمية تتيح فرصا لاسترداد ما فُقد، بيد أنها تشكل تحديات معقدة. ففي الحالات الانتقالية، تنطمس غالبا الحدود بين التعاون الإنمائي، ومنع الصراع، والمساعدة الإنسانية، وإدارة الأزمات، ولذلك تدعو الحاجة إلى اتباع نهج شامل متكامل. ومن المعترف به أيضا أن الاستثمار الكافي الحسن التوقيت في الاستقرار والإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع يعود بالنفع العميم من ناحية تجنب الانتكاس في الصراع.

٧٠ - ومنظومة الأمم المتحدة دور حيوي تؤديه في المرحلة الانتقالية. فهي في موقع فريد لمعالجة المسائل العامة والمعقدة في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، بالنظر إلى ولايتها الواسعة

التي تشمل السلام والتنمية، ووجودها عالميا، وخبراتها في حالات ما بعد انتهاء الصراع، وقدرتها على التدخل في خلال مهلة قصيرة، وشرعتها الدولية، الهامة بوجه خاص في الحالات التي تكون فيها القدرات الحكومية ضعيفة.

٧١ - ولتلبية الطلبات المتزايدة بشكل أفضل، اتخذت منظومة الأمم المتحدة تدابير لتدعيم التنسيق المشترك بين الإدارات وبين الوكالات لتعزيز نهج متكامل لبناء السلام ومنع الصراع. بيد أنه لا بد من زيادة هذا عمقا بفهم أفضل لطابع المسائل الذي يحدده القطر في المرحلة الانتقالية، وتحديد الإجراءات الاستراتيجية وتسلسلها وبناء توافق في الآراء بشأنها يؤدي إلى تقديم مساعدات مشتركة بين الوكالات أكثر تماسكا وتنسيقا وانسجاما على المستوى القطري.

٧٢ - وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى تقديم دعم أكثر انتظاما لتعزيز قدرة المنسق المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية، وتحسين مهارات الموظفين في مجالات مثل التخطيط الاستراتيجي وتحليل الأوضاع وتقييم الاحتياجات، والإدارة، وحقوق الإنسان، والعمل الإنساني. وينكب حاليا الفريق العامل المعني بالمسائل الانتقالية والمشارك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية على اتخاذ تدابير لتعزيز ودعم نهج متكامل لإزاء مسائل المرحلة الانتقالية عبر المنظومة، بما في ذلك وسائل مثل عمليات تقييم الاحتياجات لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

٧٣ - وبرامج الإنعاش لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع، بما فيها التسريح ونزع السلاح الشاملين، وإعادة دمج المحاربين السابقين؛ وتأهيل وإعادة دمج المشردين داخليا، وإعادة بناء القطاعات الحيوية مثل قطاعي القضاء والأمن، هي كلها مسائل حيوية بالنسبة للمرحلة الانتقالية. وتعزيز بناء القدرات الوطنية والملكية الوطنية في إدارة برامج مرحلة ما بعد انتهاء الصراع هو مفتاح النجاح. ويوجد في معظم الحالات الانتقالية ثغرة بين الاحتياجات المقيّمة والتعهدات بتقديم الموارد، وتدفقات الموارد الفعلية وكذلك توقيتها المناسب. ولذا كان مستوى وتوقيت الموارد المتاحة عاملا حيويا في النجاح أو الفشل. والدول الأعضاء في حاجة إلى معالجة هذه المسائل واستنباط وسائل مناسبة لتوجيه التمويل الكافي في الوقت المناسب بشكل يمكن التنبؤ به، ليس من أجل المساعدة الإنسانية فحسب بل أيضا من أجل هذه الأنشطة الانتقالية الحيوية المتعلقة بالاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل.

٧٤ - والحاجة ملحة إلى التزام أقوى من طرف الدول الأعضاء بمساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وذلك عن طريق تقديم دعم كاف في الوقت المناسب للإجراءات الهامة خلال المرحلة الانتقالية بغية الاستمرار في إنعاشها وتنميتها الطويلة الأجل. ومن الضروري أيضا

إدخال تحسينات أخرى على الآليات التي اعتمدها منظومة الأمم المتحدة لدعم العمليات المنسقة على المستوى الميداني في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لتعزيز نهج شامل متكامل إزاء تقديم المساعدة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع من أجل بناء السلام والتنمية الطويلة الأجل.

توصية

٧٥ - قد ترغب الجمعية العامة في القيام بما يلي:

(أ)حث الدول الأعضاء على النظر في نهج أكثر مرونة وتنسيقاً للتمويل من أجل الإنعاش من الصراع، بالاستناد إلى الخبرات المستمدة من استخدام وسائل تعبئة الموارد المتعددة مثل عملية النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات، ومؤتمرات المانحين المخصصة، وآلية الأفرقة الاستشارية، واجتماعات الموائد المستديرة لتمويل خطط الأمم المتحدة الاستراتيجية الموحدة من أجل المرحلة الانتقالية، ومراعاة الموارد الأخرى المتاحة عن طريق المساهمات المقررة كأفضية في بعثات السلام والأمن، والتأكيد على الحاجة إلى الكفاية والتوقيت المناسب؛

(ب)والاعتراف بالأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية لعملية بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع بسبب الطابع دون الإقليمي لمعظم الصراعات، وبخاصة في أفريقيا؛

(ج)ودعوة الجهات المسؤولة عن الشؤون الإنسانية والإنمائية والسياسية في منظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ مزيد من التدابير، على الصعيدين العالمي والإقليمي، لتحسين التنسيق وتوفير دعم أكثر تماسكاً للعمليات على المستوى الميداني ضمن نهج إطار نهج شامل متكامل، وتوضيح دور كل منها، واعتماد استراتيجيات قطرية مشتركة، واستخدام مرن لوسائل تقييم وبرمجة الاحتياجات المشتركة، وتبسيط إجراءات تقديم المساعدة؛

(د)ودعوة جميع المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة العاملة على المستوى القطري إلى تعزيز الملكية الوطنية وبناء القدرات الوطنية من أجل إدارة عمليات المرحلة الانتقالية وتنفيذ برامج الإنعاش والتنمية الطويلة الأجل في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

الحواشي

- (١) انظر قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ وانظر أيضا قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ الذي أكدت فيه الجمعية العامة أنه ينبغي تطابق نطاق وكمية المهارات والخبرة التي تجمعها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، تحت قيادة المنسق المقيم، مع احتياجات ومتطلبات الدعم التقني المتعدد القطاعات والقطاعي للبلدان النامية، وأن يكونا في إطار برنامج التعاون لمنظومة الأمم المتحدة والخاص بكل حكومة لا في إطار الهيكل المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة.
- (٢) تُعالج المسائل المتصلة بصورة أخص باللجان الإقليمية في الفرع سادسا أدناه.